غضبة التجار ، وليس ازدهار القطاع ومصالح العمال المساكين او الملاك الصغار الذين لا يغيرون « الهدم » من عام لعام . فمستهلك حمضيات غزة في الخارج ، ليس معنيا بماذا يصنع تجار غزة بأثمان حمضياتهم . وهل يعيدونها نقدا أم سلعا . اضافة الى ذلك ، فان سعر الحمضيات يدفع للملاك الصغار في القطاع ، وبالجنيه المصري . واذا كان من سبب لسوء أوضاع الملاك الصغير فلان المالك الكبير يتحكم به وبالاسعار التي تدفع له .

اتضحت الاثار الايجابية للقرار المذكور في العام ١٩٦٦ ، وهو العام الذي تلى اتخاذ الاجراءات المذكورة . فقد حافظت الحمضيات على نسبتها من اجمالي الصادرات بالقياس للعام ١٩٦٥ أي أن هيكلية الصادرات لم تتعرض الى تبدل يذكر . بل حافظت الحمضيات على موقعها بين الصادرات . ولكن الذي تأثر فعلا كان هيكل الواردات . وفيما يلي جدول بالاصناف الرئيسية للعامين ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ ــ وكذلك مقدار التبدل النسبي الذي طرأ عليها سلبا او ايجابا .